

خواجہ زادہ



ببلا ت بسم الله في النظم اولاً تبارك رحماناً رحيماً ومولداً
وثبتت صلى الله عليه وآله في الرضي محمد المهدي الي الناس مسلماً

كتاب حاشية خواجہ زادہ علی شرح صمدیۃ الحکمة و میرک جنکی شرح ہدایۃ الحکمة
مقدار میل

ہدیۃ صمدیۃ خواجہ زادہ

ک: ۱۱۹۴

کو خوش و رک کسوان میرہ

سبقول الخلفون اذا انطلقوا الي مغامر كثير فخذونها فعملكم
هذه وكفايد الناس عنكم وان تكون اية المؤمنين
ويهدكم صراطاً مستقيماً

کہ دشنہ اور سواریں، الری لا اله الا الله



۱۱۸۷

Ferrolon
1187

وقف

الوضع والامر ليس كذلك فانهم يحكون مثلا بان بعض الالفاظ موعود بعضها مبني في وضع
 الواضع وهذا الحكم مطابق لنفس الامر فلا يكون كاذبة لا يقال في بازم ان لا يخرج
 تلك العلوم بقوله علي ما عي في نفس الامر لاننا نقول معنى قوله علي ما عي في نفس الامر
 ان يكون البحت عن احوال الموجودات الخارجية علي الوجوه الذي عي في نفس الامر من غير
 ملاحظة الوضع والاعتبار فليتامه وقوله بقدر الطاقة البشرية تعلق بقوله باحيا
 بعد تقييد بقوله علي ما عي في نفس الامر وفايدة الاشارة ان البحت في الحكم
 عن احوال الموجودات علي الوجوه الذي عي في نفس الامر انما هو في البحث والاعتبار بالطاقة
 فلا يترتب وقوعها حكم غير مطابق للواقع وكما ان يكون التنبه علي ان ليس البحت عن جميع
 الاحوال علي ما يشوب قوله احوال الموجودات اذ لا تفي بها البشرية الاشارة بل المبحوث عنها
 هي الاحوال التي تحيط بها القوة البشرية وعلي هذا يكون متعلقا بقوله باحتماس غير اعتبار
 بيقينه بقوله علي ما عي في **قوله** والموجود ينقسم اليها هو موجود لا بقدرتنا واختيارنا
 اراد بقوله موجود لا بقدرتنا واختيارنا ما لا يكون لقدرتنا انما يترتب في وجوده او عدمه فان
 وجود التماسا وكونها كرية مثلا ليس باختيارنا ولو ارادنا غيرها او كونها علي شكل اخر لم
 يكن لنا سبيل الي ذلك بخلاف التدابير البشرية فيما ينبغي ان يفعل وما لا ينبغي فان تلك الالفاظ
 انما توجد وتعدم بحسب قدرتنا واختيارنا وعلي هذا فالغاشية القسم النظري حصوله
 بحال الموجودات التي لا تتعلق وجودها وعدمها بفعل الانسان والظاهر ان القسم العملي
 حصوله اعتقاد وراي فقط بل حصول اعتقاد وراي في ام يحصل بسبب الانسان كسب
 ما هو الخبير في ذلك الامر بالحقه يكون **عنايه** تحصيل الخبير **قوله** لانها ان يبحث فيها عما
 يوجد في الخارج بالامانة **ع** اعلم ان هذا العلم هو الذي يبحث عن احوال الموجودات التي
 لا تنظر لطبيعتها الي المانة الجسميه ومنه الامور التي اقام منها ذوات ومنها صفات فالذوات
 كذوات الحي والعقول والنفوس والصفات مثل الوحده والكنه والعلية والمعلولية و

و في غير نظر لان المطابقة في نفس الامر كسب
 الكلام للكلمة مطابقة في نفس الامر فلا فرق
 بين العودية والكنه
 البشرية
 لانها في البحث
 من ان تكون مطابقة للواقع
 او غير مطابقة

المادة صواب الذي يكون الجسميه موجودا بالحقه
 والصورة هو الذي يكون الجسميه موجودا بالفعل
 ذلك

واعلم ان الوحده والكنه والعلية
 والمعلولية والوجود بالذوات
 موجود في الخارج عند الحكماء و
 عند المنطقيين غير بوجوده في نظام

اسماء النفوس الانسانية
 دون الفلكية

اللذات الحرة

قوله ما كانت الحكمة شرع في تقسيم الحكمة باعتبار الموضوع الي اقسامها ليتبين المطلوب
 الذي هو الطبيعي واللاهي عند الطالب غير انما يحصل له بصيرة فيما يطلبه وطالما كان الانسب
 تقديم التعريف علي التقسيم ق الكلام علي وجه يتفرض التعريف قبل ذكر الاقسام **قوله** علمنا اننا
 البحت موانات المحولات للموضوعات والمعلوم كون العلم باحتمال كون البحت واقعا في العلم
 نفعه باحث **قوله** عن احوال الموجودات احتراز عن العلوم الباحثة عن احوال المعدومات
 الخارجية كالمسقط فانه باحث عن احوال المعقولات الثانية التي لا وجود لها في الخارج وفان
 الجمع الاشارة الي ان موضوع الحكم ليس شيئا واحدا هو الموجود الخارجي والاطا حاز ان
 يبحث فيه عن الاحوال الحديثة بانواعه لان الاحوال المختلفة بالانواع يكون عرضها للموجود الخارجي
 لتوسط تلك الانواع فيكون عارضا له بالامر الاخص فلا يكون عرضا **قوله** علي ما عي عليه
 متعلق بقوله باحتمال في احوال الموجودات الخارجية عليها علي الوجوه الذي عي في تلك
 الموجودات الخارجية علي ذلك الوجه في نفس الامر اجتره هذا القيد عن العلوم التي بحث فيها عن
 احوال الموجودات الخارجية لكن لا علي ذلك الوجه الذي عي في نفس الامر من غير ملاحظة وضع
 واعتبار كالعلوم العربية الباحثة عن احوال الالفاظ علي الوجوه الذي عي في اعتبار الواضع
 لكون اللفظ موعوبا ومبينا منصرفا وغير منصرف الي غير ذلك علي راي من يجعل موضوعه موجودا
 خارجيا فلا يرد في مباحث الامور العامة التي محولاتها امور اعتبارية كالوجوب و
 الامكان والقدم والحدوث وغير ذلك لان الموجودات الخارجية تنصرف الي حد نفسها من
 غير ملاحظة وضع واعتبار بخلاف الاحوال التي يبحث عنها في العربية فان اوصاف الالفاظ
 بها باعتبار الوضع لا يقال بازم ان يكون جميع القضايا المستعملة في العلوم العربية كاذبة لعدم
 مطابقتها في نفس الامر لان الصدق هي مطابقة الحكم طاني نفس الامر للوضع والاعتبار
 لاننا نقول انما يزم الكذب لو حكم في تلك القضايا باحتمال كذا في نفس الامر مع قطع النظر
 عن

الامر
 الذي هو الطبيعي واللاهي عند الطالب غير انما يحصل له بصيرة فيما يطلبه وطالما كان الانسب
 تقديم التعريف علي التقسيم ق الكلام علي وجه يتفرض التعريف قبل ذكر الاقسام
 البحت موانات المحولات للموضوعات والمعلوم كون العلم باحتمال كون البحت واقعا في العلم
 نفعه باحث
 عن احوال الموجودات احتراز عن العلوم الباحثة عن احوال المعدومات
 الخارجية كالمسقط فانه باحث عن احوال المعقولات الثانية التي لا وجود لها في الخارج وفان
 الجمع الاشارة الي ان موضوع الحكم ليس شيئا واحدا هو الموجود الخارجي والاطا حاز ان
 يبحث فيه عن الاحوال الحديثة بانواعه لان الاحوال المختلفة بالانواع يكون عرضها للموجود الخارجي
 لتوسط تلك الانواع فيكون عارضا له بالامر الاخص فلا يكون عرضا
 متعلق بقوله باحتمال في احوال الموجودات الخارجية عليها علي الوجوه الذي عي في تلك
 الموجودات الخارجية علي ذلك الوجه في نفس الامر اجتره هذا القيد عن العلوم التي بحث فيها عن
 احوال الموجودات الخارجية لكن لا علي ذلك الوجه الذي عي في نفس الامر من غير ملاحظة وضع
 واعتبار كالعلوم العربية الباحثة عن احوال الالفاظ علي الوجوه الذي عي في اعتبار الواضع
 لكون اللفظ موعوبا ومبينا منصرفا وغير منصرف الي غير ذلك علي راي من يجعل موضوعه موجودا
 خارجيا فلا يرد في مباحث الامور العامة التي محولاتها امور اعتبارية كالوجوب و
 الامكان والقدم والحدوث وغير ذلك لان الموجودات الخارجية تنصرف الي حد نفسها من
 غير ملاحظة وضع واعتبار بخلاف الاحوال التي يبحث عنها في العربية فان اوصاف الالفاظ
 بها باعتبار الوضع لا يقال بازم ان يكون جميع القضايا المستعملة في العلوم العربية كاذبة لعدم
 مطابقتها في نفس الامر لان الصدق هي مطابقة الحكم طاني نفس الامر للوضع والاعتبار
 لاننا نقول انما يزم الكذب لو حكم في تلك القضايا باحتمال كذا في نفس الامر مع قطع النظر
 عن

الامر
 الذي هو الطبيعي واللاهي عند الطالب غير انما يحصل له بصيرة فيما يطلبه وطالما كان الانسب
 تقديم التعريف علي التقسيم ق الكلام علي وجه يتفرض التعريف قبل ذكر الاقسام
 البحت موانات المحولات للموضوعات والمعلوم كون العلم باحتمال كون البحت واقعا في العلم
 نفعه باحث
 عن احوال الموجودات احتراز عن العلوم الباحثة عن احوال المعدومات
 الخارجية كالمسقط فانه باحث عن احوال المعقولات الثانية التي لا وجود لها في الخارج وفان
 الجمع الاشارة الي ان موضوع الحكم ليس شيئا واحدا هو الموجود الخارجي والاطا حاز ان
 يبحث فيه عن الاحوال الحديثة بانواعه لان الاحوال المختلفة بالانواع يكون عرضها للموجود الخارجي
 لتوسط تلك الانواع فيكون عارضا له بالامر الاخص فلا يكون عرضا
 متعلق بقوله باحتمال في احوال الموجودات الخارجية عليها علي الوجوه الذي عي في تلك
 الموجودات الخارجية علي ذلك الوجه في نفس الامر اجتره هذا القيد عن العلوم التي بحث فيها عن
 احوال الموجودات الخارجية لكن لا علي ذلك الوجه الذي عي في نفس الامر من غير ملاحظة وضع
 واعتبار كالعلوم العربية الباحثة عن احوال الالفاظ علي الوجوه الذي عي في اعتبار الواضع
 لكون اللفظ موعوبا ومبينا منصرفا وغير منصرف الي غير ذلك علي راي من يجعل موضوعه موجودا
 خارجيا فلا يرد في مباحث الامور العامة التي محولاتها امور اعتبارية كالوجوب و
 الامكان والقدم والحدوث وغير ذلك لان الموجودات الخارجية تنصرف الي حد نفسها من
 غير ملاحظة وضع واعتبار بخلاف الاحوال التي يبحث عنها في العربية فان اوصاف الالفاظ
 بها باعتبار الوضع لا يقال بازم ان يكون جميع القضايا المستعملة في العلوم العربية كاذبة لعدم
 مطابقتها في نفس الامر لان الصدق هي مطابقة الحكم طاني نفس الامر للوضع والاعتبار
 لاننا نقول انما يزم الكذب لو حكم في تلك القضايا باحتمال كذا في نفس الامر مع قطع النظر
 عن

الامر
 الذي هو الطبيعي واللاهي عند الطالب غير انما يحصل له بصيرة فيما يطلبه وطالما كان الانسب
 تقديم التعريف علي التقسيم ق الكلام علي وجه يتفرض التعريف قبل ذكر الاقسام
 البحت موانات المحولات للموضوعات والمعلوم كون العلم باحتمال كون البحت واقعا في العلم
 نفعه باحث
 عن احوال الموجودات احتراز عن العلوم الباحثة عن احوال المعدومات
 الخارجية كالمسقط فانه باحث عن احوال المعقولات الثانية التي لا وجود لها في الخارج وفان
 الجمع الاشارة الي ان موضوع الحكم ليس شيئا واحدا هو الموجود الخارجي والاطا حاز ان
 يبحث فيه عن الاحوال الحديثة بانواعه لان الاحوال المختلفة بالانواع يكون عرضها للموجود الخارجي
 لتوسط تلك الانواع فيكون عارضا له بالامر الاخص فلا يكون عرضا
 متعلق بقوله باحتمال في احوال الموجودات الخارجية عليها علي الوجوه الذي عي في تلك
 الموجودات الخارجية علي ذلك الوجه في نفس الامر اجتره هذا القيد عن العلوم التي بحث فيها عن
 احوال الموجودات الخارجية لكن لا علي ذلك الوجه الذي عي في نفس الامر من غير ملاحظة وضع
 واعتبار كالعلوم العربية الباحثة عن احوال الالفاظ علي الوجوه الذي عي في اعتبار الواضع
 لكون اللفظ موعوبا ومبينا منصرفا وغير منصرف الي غير ذلك علي راي من يجعل موضوعه موجودا
 خارجيا فلا يرد في مباحث الامور العامة التي محولاتها امور اعتبارية كالوجوب و
 الامكان والقدم والحدوث وغير ذلك لان الموجودات الخارجية تنصرف الي حد نفسها من
 غير ملاحظة وضع واعتبار بخلاف الاحوال التي يبحث عنها في العربية فان اوصاف الالفاظ
 بها باعتبار الوضع لا يقال بازم ان يكون جميع القضايا المستعملة في العلوم العربية كاذبة لعدم
 مطابقتها في نفس الامر لان الصدق هي مطابقة الحكم طاني نفس الامر للوضع والاعتبار
 لاننا نقول انما يزم الكذب لو حكم في تلك القضايا باحتمال كذا في نفس الامر مع قطع النظر
 عن

الوضع

والصفات على قسمين ما يخالط المادة الجسمية وما لا يخالطها والقسم الخالط ليس له على
سبيل الوجوب والافتقار واللام يكن من الامور التي لا يتفكر لطبيعتها الى المادة وهو
كالوصف والكتابة فانها تارة بوضوح للاجسام وتارة بوضوح للمجردات ولهذا قسم
بعضهم الحكم النظرية الى اربعة اقسام بحسب اقسام الموجودات فان الموجود اما ان
يفتقر الى مقارنة المادة في الوجود العيني او لا يفتقره والاول ان لم يتحد عنها في الزمن
هو الطبيعي والآخر علم الرياضي والثاني اما ان لا يعاينها البتة فهو الاطي والانه العلم
الكلي والعلم الاولي والامنا فاة بين القسمين لدخول القسمين من التقسيم الرباعي اعني
الاطي والعلم الكلي قسم واحد من الثلاثي اعني الاطي **قول** او عما للوجود في الخارج
الامعها **هـ** وههنا اعتراض مشهور ذكر صاحب المطارحات وهو ان احاطت العلم
الرياضي مع انه باحث عن احوال الاعداد التي توجد في الاعيان غير مقارنة للمادة الجسمية
فان المقارقات ذوات الاعداد كالماديات فاشارة الشيخ في الشفاء بالجواب بان الى
الحساب ليس نظره في العدد وعوارضه مطلقا بل من حيث يصير حاله يقبل اي نسبة انفق
وج يكون في سبيل الاجسام او في وهم الانسان وفي الحالتين هو مفارق للطبيعة اما هو العدد القائل
العدد اللاتق للمفارقات فانه ثابت على ما عليه غير قابل باي نسبة انفق فعمل الحساب
ينظر في العدد باذكرياه مع الاعتبار واما النظري العدد وعوارضه مطلقا فهو من الحساب
لأن الحجب وقد قرر الجواب بان العدد اذا اعتبر من حيث هو كان مستغنيا عن المادة
ويجت عنه في الاطي واذا اعتبر من حيث هو في احوال الموجودات المادية
متفرقة او مجتمعة فهو علم العدد والمعدود من اقسام الرياضي ويبرر عدله ان العدد خوض
بهذا الاعتبار كما لا يفتقر في الوجود غير المادة كذلك لا يفتقر في التصور كما قد يظن ان يكون
علم الحساب من الطبيعي فامل **قول** اما ان يكون خردية المادة في البحث **هـ** وذلك
التدوير والتشليل وغيرهما من الاشكال الهندسية فانها وان لم توجد في الخارج الا في
التصور

الجسمية

الاعتبار كان
وعدم وروى على التقدير الاول
لان اعتبار العدد في الخارج
هو في احوال الموجودات
التي هي في الوجود
التي هي في الوجود
التي هي في الوجود

الاعتبار كان
وعدم وروى على التقدير الاول
لان اعتبار العدد في الخارج
هو في احوال الموجودات
التي هي في الوجود
التي هي في الوجود
التي هي في الوجود

لكن لا يتوقف تعقلها على تعقل المادة وكذلك العدد وحواله وانما جعل اوسطا لان موضوعه
يحتاج الى المادة من وجوده وان لم يكن فان فوق الطبيعي لتعلق موضوعه بالمادة من كل وجه
ودون الاطي لاستغناء موضوعه عن المادة من كل وجه التي هي من النقصان وانما سمي رياضيا
لانها كما نوايفتحت في باب التعلم فكان رياضيا بقولهم **اولا قول** والحكم العملية ايضا لثمة
اقسام **هـ** واعلم ان المدونة قد قسمت على قسمين الى ما يتعلق بالملك والسلطنة ويسمى
علم السيادة وما يتعلق بالنسبة والسيرة ويسمى علم التواضع ولهذا جعل بعضهم اقسام
الحكم العملية اربعة فليس ذلك من اقسامها بل جعله لثمة لدخول القسمين من هذه الاربعة تحت
قسم واحد من الثلثة **قول** اللهم الان يقسم الحكمه خروج النفس الانسانية **هـ** اعلم ان للنفس
جهتين جهة الى علم الغيب وهي باعتبار مدونة الالهة متانرة ومستيفضة عما فوقها من المبادي
العالية وجهة الى العلم الشهان وهي باعتبار مدونة الالهة مؤنثة ومتصرفه فيما تحتها من المبادي
والابداه بحسب كل جهة من نوع يتكلم بها حاطا منسك والقوة التي بها تتأثر وتستفيض
من المبادي العالية هي قوة نظرية والقوة التي بها تؤثر وتصرف هي قوة عملية ولها
بحسب كل قوة حال فكلها بحسب القوة النظرية هي ادوات التصورية والتقديرية
وكلها بحسب القوة العملية هي الاعمال والاحلاق اذا نهد هذا فنقول المراد بخروج
النفس الى حالها الممكن حصول حالها الممكن بل حالها الممكن الحاصل بحسب القوتين ففي
التعرف **هـ** وقد صرح في الحكمة المنطق لانه حال النفس الانساني بالمال الكمال
المعدية فان المنطق لكونه باحثا عن احوال المعدود ليس كالمعدود والعدل الصافي
لان حال النفس باعتبار القوة العملية **قول** والاول مع الثانية باعتبار النشأة الاولى
يحصل بالاطي **هـ** فان قيل ان النفس ان توقف في الوجود على المادة يجب ان يكون
البحث عن جميع احوالها من الطبيعي فلا وجه لايه اذ بعضها في الاطي وان لم تتوقف
فيكون البحث عنها من الاطي فلا وجه لايه اذ بعضها في الطبيعي قلنا النفس في ابتداء

الاعتبار كان
وعدم وروى على التقدير الاول
لان اعتبار العدد في الخارج
هو في احوال الموجودات
التي هي في الوجود
التي هي في الوجود
التي هي في الوجود

الاعتبار كان
وعدم وروى على التقدير الاول
لان اعتبار العدد في الخارج
هو في احوال الموجودات
التي هي في الوجود
التي هي في الوجود
التي هي في الوجود

فيل سلمان الانفعال لا يقع في الوجود
ولا في التصور لان الامتناع بالغير لا ينافي الا
لان لا ينافي الا بالغير لا ينافي الا
لان لا ينافي الا بالغير لا ينافي الا
لان لا ينافي الا بالغير لا ينافي الا
لان لا ينافي الا بالغير لا ينافي الا

فيل سلمان الانفعال لا يقع في الوجود
ولا في التصور لان الامتناع بالغير لا ينافي الا
لان لا ينافي الا بالغير لا ينافي الا
لان لا ينافي الا بالغير لا ينافي الا
لان لا ينافي الا بالغير لا ينافي الا
لان لا ينافي الا بالغير لا ينافي الا

الاعتقائين
الذرة العقلية اذ كان العلم
من حيث الملازم كالعلم
انذوق والاعتقاد اذ كان العلم
من حيث العلم والاعتقاد
الذرة العقلية اذ كان العلم
من حيث الملازم كالعلم
انذوق والاعتقاد اذ كان العلم
من حيث العلم والاعتقاد

وجوده وتحصيل كالاتها متوقف على البدن ومشروط به فيكون البحث باعتبار النشأة
الاولي عنها من الطبيعي وفي بقايتها ولذاتها والامر بغير متوقفة عليه وغير مشروط به
فيكون البحث عنها باعتبار النشأة الاخرى من الاكبر هكذا قيل وفيه كذا لان النفس
لما كانت حرة عن المادة وغير خاضعة لها لم يتدرج في موضوع العلم الطبيعي الذي هو الجسم
الطبيعي من حيث انه واقع في التغيير فلا يكون البحث عن احوالها من الطبيعي اصلا ومجره التوقف
علي المادة في الوجود غير كاف في الاندراج في موضوع العلم الطبيعي فالصواب في اجواب
يقال معرفة احوال النفس باعتبار النشأة الاولي في العلم الطبيعي ليس من جهة انه يقع البحث
عن احوالها قصدا بل بحث فيه عن احوال الله الذي هو من اقسام الجسم الطبيعي من حيث
ان له نفسا تدبر وتغير في غير ذلك فتبعية هذا البحث يعلم احوال النفس باعتبار تعلقه
بالبدن **قوله** كالدواب الموصومة المجره عنها في الهية **هـ** ليس بحث عن احوال الدواب
في الهية باعتبار انها موضوع لها حتى يرد جزوها عن اقسام الحكم بل لانه يتكشف به احكام
الافلاك والارض وتتنصب احوال الحركات في السرعة او البطء واتجاهها على الوجه المحسوس والموصومة
الموصومة بالآلات فان موضوعها الاجرام البسيطة العلوية والسفلية من حيث مقاديرها و
حركاتها واورثاتها اللازمة لها **قوله** الاول فيما يعالجها الطبيعيين الاحوال **هـ** فان
قلت اذا كان موضوع العلم الطبيعي مطلق الجسم الطبيعي لم يكن البحث في عين الاحوال
المتغيرة بالفلكيا والغزيريات لان عرض تلك الاحوال بطلاق الجسم الطبيعي يكون بوسط
امراض فتكون عرضا غريبا وان كان انواع الجسم الطبيعي لم يكن البحث في عين احوال
المشتركة لان الاحوال المشتركة تعرض للانواع توسط المزمع وموافقا لكون ايضا
عرضا غريبا قلت الموضوع هو الانواع المطلق فاما ان يقال اذا كان عرض الاحوال
العادة للموضوع توسط امر عام احل لم يكن عرضا غريبا كما هو رأي البعض واجم اجمل
في انواعه اذ هو عرضها فلا يكون الاحوال العادة لانواعه توسط عرضها لها ويقال
العارضه

استعملت في هذا البحث
الاصول العقلية
التي هي اصول العلم
الطبيعي
والتي هي اصول العلم
الطبيعي
والتي هي اصول العلم
الطبيعي

ممكن

ممكن تقيده الاحوال المشتركة بقيد مختلفة لكل واحد من انواعه فيحقق المساواة فيكون عرضا ذاتية
قوله باحث عن احوال الجسم الطبيعي من حيث انه واقع في التقيد المشهور ان موضوع العلم
الطبيعي من حيث الحركة والكون وما اورد ان الحركة والكون اذا كانتا قيدا للموضوع
لا يجوز ان يبحث عنهما في لانا الاعراض المجره عنها في التي تعرض للموضوع بعد تقيده والقيد
من تمام الموضوع فلما يكون عرضا ذاتيا مجتمعا عنه مع ان البحث عنها واقع في علمه ان
من اعتبار الحركة والكون الي اعتبار التغيير الذي هو علمه كالملازمة عليه للاعراض لان قيدا
الموضوع علميا اعتبره هو التقيد مطلقا والمجهر عنه هو الحركة والكون المندرجان تحت
ولا يشكك وقيد بان المراد من حيث استعداده الحركة والكون فيكون قيدا للموضوع
هو الاستعداد والحركة والكون من الاعراض المجره عنها فلا استكمال او عرض بان يلزم
ان لا يبحث عن استعداد الحركة مع انه يبحث فيه بان الفكر قابل للحركة المستديرة ويمكن
ان يقال قيدا للموضوع هو استعداد الحركة المطلقة والبحث اما واقع من استعداد الحركة
فلا استكمال **قوله** او عن الاحوال المتغيرة بالفلكيات كما استدارتها **هـ** نوقش في كون الاستدانة
من الاحوال المتغيرة بالفلكيات لسببها في بعض العنصر كالنار مثلا على الرأى الاصح اوجب
بان المراد الاستدانة مع التحرك على الاستدانة وهذا يخفى بالفكر ليس شي لان كلامها حال
على حق مبرهنه بان مستقل فالصواب اعتبار التقييد بامر مخصوص **قوله** ينبغي لطال علم
قيل عليه ينبغي ان يقول لطل طالب علم ليفيد العموم المقصود والاجواب ان ترتيب الحكم على
المشتق يفيد علمية الماخذ فيفيد الكلام علمية الطلب فيفهم منه انه لابد لكل طالب علم للامتناع
في الطلب الذي هو العلة **قوله** لانه من المساوي التصورية قيل عليه كون الشيء من المباني
التصورية يقتضي كونه متصورا قبل التصديق بحاله من سائله ولو عند الشروع او بعد
لا كونه متصورا قبل الشروع والاجواب ان الكلام مبني على ان العلم عبارة عن التصديق
بالمثل وكون الموضوع من المباني التصورية يقتضي كونه متصورا قبل الشروع في

اما اذا قيل فاعلم هذا السند لا يكون البحث
واقعا عن الاحوال المشتركة بل عن الاحوال
المختلفة فنقول البحث واقع عنها في بحث
الاحوال المتغيرة لا لا يوجد للعام ال
منه من الخاص وانه العلم
الطبيعي من حيث الحركة والكون
وما اورد ان الحركة والكون اذا كانتا قيدا
للموضوع فلا يجوز ان يبحث عنهما في لانا
الاعراض المجره عنها في التي تعرض للموضوع
بعد تقيده والقيد من تمام الموضوع فلما يكون
عرضا ذاتيا مجتمعا عنه مع ان البحث عنها واقع
في علمه ان من اعتبار الحركة والكون الي اعتبار
التغيير الذي هو علمه كالملازمة عليه للاعراض
لان قيدا الموضوع علميا اعتبره هو التقيد مطلقا
والمجهر عنه هو الحركة والكون المندرجان تحت
ولا يشكك وقيد بان المراد من حيث استعداده
الحركة والكون فيكون قيدا للموضوع هو الاستعداد
والحركة والكون من الاعراض المجره عنها فلا
استكمال او عرض بان يلزم ان لا يبحث عن
استعداد الحركة مع انه يبحث فيه بان الفكر قابل
للمستديرة ويمكن ان يقال قيدا للموضوع هو
استعداد الحركة المطلقة والبحث اما واقع من
استعداد الحركة فلا استكمال **قوله** او عن
الاحوال المتغيرة بالفلكيات كما استدارتها **هـ**
نوقش في كون الاستدانة من الاحوال المتغيرة
بالفلكيات لسببها في بعض العنصر كالنار مثلا
على الرأى الاصح اوجب بان المراد الاستدانة مع
التحرك على الاستدانة وهذا يخفى بالفكر ليس
شي لان كلامها حال على حق مبرهنه بان
مستقل فالصواب اعتبار التقييد بامر مخصوص
قوله ينبغي لطال علم قيل عليه ينبغي ان يقول
لطل طالب علم ليفيد العموم المقصود والاجواب
ان ترتيب الحكم على المشتق يفيد علمية الماخذ
فيفيد الكلام علمية الطلب فيفهم منه انه لابد
لكل طالب علم للامتناع في الطلب الذي هو العلة
قوله لانه من المساوي التصورية قيل عليه كون
الشيء من المباني التصورية يقتضي كونه متصورا
قبل التصديق بحاله من سائله ولو عند الشروع
او بعد لا كونه متصورا قبل الشروع والاجواب
ان الكلام مبني على ان العلم عبارة عن التصديق
بالمثل وكون الموضوع من المباني التصورية
يقتضي كونه متصورا قبل الشروع في

بالعلم ان لا يبحث فيه عن استعداد الحركة مع انه واقع في عين البحث فيه
مطلقا اي ليس في اطلاق قديم اذ لا تحقق
وان اراد ان استعداد الحركة مطلقا اي
شرط الاطلاق ولا بعده فالسؤال باق
لان استعداد الحركة بهذا المعنى لا يتصور
استعداد او حركة مخصوصة بل هو
فهم من تمام الموضوع فلا يستعد
حركة مخصوصة يكون من تمام الموضوع
فمن يصدق على استعداد الحركة
فانهم منسبه ربه انه
العلم من حيث الحركة والكون
وما اورد ان الحركة والكون اذا كانتا قيدا
للموضوع فلا يجوز ان يبحث عنهما في لانا
الاعراض المجره عنها في التي تعرض للموضوع
بعد تقيده والقيد من تمام الموضوع فلما يكون
عرضا ذاتيا مجتمعا عنه مع ان البحث عنها واقع
في علمه ان من اعتبار الحركة والكون الي اعتبار
التغيير الذي هو علمه كالملازمة عليه للاعراض
لان قيدا الموضوع علميا اعتبره هو التقيد مطلقا
والمجهر عنه هو الحركة والكون المندرجان تحت
ولا يشكك وقيد بان المراد من حيث استعداده
الحركة والكون فيكون قيدا للموضوع هو الاستعداد
والحركة والكون من الاعراض المجره عنها فلا
استكمال او عرض بان يلزم ان لا يبحث عن
استعداد الحركة مع انه يبحث فيه بان الفكر قابل
للمستديرة ويمكن ان يقال قيدا للموضوع هو
استعداد الحركة المطلقة والبحث اما واقع من
استعداد الحركة فلا استكمال **قوله** او عن
الاحوال المتغيرة بالفلكيات كما استدارتها **هـ**
نوقش في كون الاستدانة من الاحوال المتغيرة
بالفلكيات لسببها في بعض العنصر كالنار مثلا
على الرأى الاصح اوجب بان المراد الاستدانة مع
التحرك على الاستدانة وهذا يخفى بالفكر ليس
شي لان كلامها حال على حق مبرهنه بان
مستقل فالصواب اعتبار التقييد بامر مخصوص
قوله ينبغي لطال علم قيل عليه ينبغي ان يقول
لطل طالب علم ليفيد العموم المقصود والاجواب
ان ترتيب الحكم على المشتق يفيد علمية الماخذ
فيفيد الكلام علمية الطلب فيفهم منه انه لابد
لكل طالب علم للامتناع في الطلب الذي هو العلة
قوله لانه من المساوي التصورية قيل عليه كون
الشيء من المباني التصورية يقتضي كونه متصورا
قبل التصديق بحاله من سائله ولو عند الشروع
او بعد لا كونه متصورا قبل الشروع والاجواب
ان الكلام مبني على ان العلم عبارة عن التصديق
بالمثل وكون الموضوع من المباني التصورية
يقتضي كونه متصورا قبل الشروع في

ان تعال من الحق الاول وهو انه وامر الحق لذاته في جمع جهاته في عن
السنة حتى مسح لقصان الخبز على الوجه الاصوب لا يتخلل اذ ان لا يترب
بعد في العقول الجرد النفس الفلكية والامر ام السماوية والكاليتا
العنصرية حتى يصير كسائر جسمها مع الموجودات انما قلنا ان هذا الادراك
حاصل بعد الموت لان النفس لا تخرج من جملتها الى الاكسعد النفس
بالبدن انما كان لسبب المانع وهو الشواغل البدائية والعلايق الجسدية
مهداية الادراك المنافي من حيث هو متوافق المنافع للنفس الناطقة انما هو اليه
المضائق الكمال النفس انما هي البدن وعكس فيها الهسا المضائق
الكمالات المنافي من حيث هو متوافق فيعبر عن الهالكه هداية النفس الكاملة
بالاعتقاد لتبرهن ان احوالها الشئ على العلايق الجسدية انما هي
بالعالم الحدي في صفة جلاله في العالم من في معتد صدق عند طبعك
معتدرو ان لم تحصل لها في السوية العلايق الحار اية بل ينفي منها الهسا
المادية يصير سبب تلك الهسا محوثة عن الاتصال بالسكان في ساق
اذ عظيم لكن ليس هذا الامر لازما بل الامر العارض غير ملازم فيقول مع كل
الاصا التي كانت هي تلك الهية بتكررها هداية النفس الناطقة ان اخلها
ان حشرها اذ ان الحقائق ليست الجواهر من المعلوم لزمها من هذا الكس
شوق الى الكمال فاذا فارقته ليس بها الكمال العظم وهو الم البار في

الموقف الى مطلع على الامانة هداية النفس الناطقة التي لم يكن العلم الشرف
لها فارق البدن وكان في الهية عن الهسا البدنية الروية هداية النفس الناطقة
والخلاص من الالم العظم فكانت الهياكل ان الالخلاص في خطاه تراه وانما ان
لم يكن فالهية عن الهسا البدنية مسالم لعدان البدن وسبب في كبر الهياكل
سلا سلا العلايق فيكون في روعه وعذلت اللحم وعزاد الاستقصاء في العلم
والوقوف على مذهب الحكما فليحج الى الشاها المسبي ريد الا سرا اول النفس
بعد فراق البدن اما ان يتبد او يبقى واما ان سعلق ببدن في علم
الناسخ او لا سعلق من تلك الفاسم لا يسئل للاول اذ النفس لا يسئل
والالكان فيها في تغير النساد وبيد بالنعلا لان الكلد بالنعلا في التباير
للنساد لان التباير للنساد وينفي مع النساد والكلد لا ينفي فيكون النفس
مربية وقدم انما بسطت في كل طم الجوز ان يكون البدن محلا فالا
النفس فليس لان كون الشئ محلا لا يمكن انما هو مباني العوام والامكان
وجون غير معبول فان من كون الشئ محلا لا يمكن وجون في لفر هو هياكل
لوجون في من يكون حال وجون معتدابه وكذلك امكان فساد في وبهذا
عنع ان يكون الشئ محلا في النساد ونسب بل البدن انما في تعلق النفس به
تعلقها به لا يسئل الى الكمال ان النفس حادثة مع حدوث البدن علم من عند
حدوث كل بدنه لا بد من كماله لان النساد حادثة في شوقه في علمها على الكمال

فوق

وما من النفس فالعلم السامية قد و...
النفس على ما يتقدم بعده و...
نفس من بدنها فلو علمت به نفس...
نفسه مدبران له وهو باذلا يشير...
حق وهو المحل وهو من علم حدوث...
دورا وارضاه وهو كون العلة...
ادراك الملائم من حيث هو ملائم...
قد يكون ملائما من جهة دون...
ولكن في معنى القول وجزوا ذى...
ولذة البصر النور وذل الوجود...
كلها ما يبرهن بضان والملائم...
المعقول لا سببا لا يصلح ان يكون...
جميع الجاهل يرى عن التباين...
ما يصدر عنه من المعقول المجرى...
الغيبية علم الواجب الوجه...
والنظام المعقول منه كلمة...
كلمة هذا انتم افضل حالا...
الاولى بالبرهان في مخرجها...
موازنا للعالم المكون...
انتم افضل انتم انتم انتم

التي وصله وتما كوش وهذا الادراك...
الا الا الجداية بل يكون استدلاله...
بذاتها وصار المعقول كاش...
وعدم حصول اللذات حالين...
البدنية والعلايق الحسانية...
فلما عرفت هو منافع لان النفس...
بالحكمة التي هو منافع و...
البدن وعلمت منها البنا المحض...
حيث منافع متعرض لها...
البرهانية الكازمة الخطابية...
الجمانية افضل من المعارف...
فوجدت الذن عظيمة وهي...
بمولم الذن المتواو يلزم...
وعلمت بالظلم هو ابتغاء...
نهي سببها من جهة الانتصار...
مع تقدروا حصولها...
الموسى سببها من الاعمال...
الاولى بالبرهان في مخرجها...
موازنا للعالم المكون...
انتم افضل انتم انتم انتم

فرنگر زنجیر دار چینی سیاه کبیاہ نوبلیق بوزردان
۴ ۴ ۴ ۴ ۴ ۴

قوشی در ان سون ۵ مصدرک دخران حوزبووا خم جزر
۴ ۴ ۴ ۴ ۴ ۴

خم جرجیر خم شلم خم نورب رهنه سرخ رهنه سفید شفاقوار
۴ ۴ ۴ ۴ ۴ ۴

فرنگ ارج گکنادرج حوزهند قانون چکر دک دغی بادوم ورق خیال
۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰ ۱۰

علم و صفت
۵۰۵

بانه من هذا اللذات العظمى والا لاطم العظمى من فسوق العلاقه مع البدن واحكام العلميه
مع هذا الامر فلذات اللذات والالام النفسانية ونلم كان في غايه النفس الا لم يعلو النفس بالبدن و
سدس في غايه الكمال فحوز ان يكون هذا ما عان في الالام والارهاق في النفس الناطقه اذا ظهر لها
ان حشاها او ان كفايتها بل كمالها من المعلوم لزوم لها ان النفس هي الكسيف شوق الكمال
الذي هو ما فاذا فادقت البدن ونبت بها الكمال الذي هو الان السعاه بالبدن
الاربابه كان مرض الالام واوله الكروان الحسنة ومما تات على التسفه من الالام
العظيم هو الم النار والدو طانه الموقد التي مطلعها الاقتل كان ملامها مثل اللذات التي
عرضه فلما زان عينه اوس بة النفس الناطقه الالام السوس الناطقه السارصه الالام السوس
والشرقا فاذا فادقت البدن وكان حاله غير العنا البدن الالام الالام الالام الالام الالام
لكماله فان الحكم السوس كما لا تصعب كما وانما سفر الالام الالام الالام الالام الالام
البلاله من الالام الالام الالام الالام الالام الالام الالام الالام الالام الالام
ان لها كمال الالام الالام الالام الالام الالام الالام الالام الالام الالام الالام
الالام الالام الالام الالام الالام الالام الالام الالام الالام الالام الالام
الالام الالام الالام الالام الالام الالام الالام الالام الالام الالام الالام
الالام الالام الالام الالام الالام الالام الالام الالام الالام الالام الالام
الالام الالام الالام الالام الالام الالام الالام الالام الالام الالام الالام

من كماله
من كماله
من كماله
من كماله

من كماله
من كماله
من كماله

